اثر التحول السياسي والاقتصادي في لاتفيا على التطور النظام الديمقراطي والاقتصاد الوطني.

أ. م. د. ستار شدهان الزهيري

جامعة واسط

تاريخ الاستلام : 25-11-2021

تاريخ القبول : ١٩-١٢-٢٠٢١

ملخص البحث:

لاتفيا دولة صغيرة المساحة. قليلة الموارد الطبيعية ذات كثافة سكانية منخفضة. مرت بفترات عديدة من الاحتلال خلال تاريخها بعد ان حصلت على الاستقلال عام ١٩٩١ تبنت عملية التحول السياسي والاقتصادي في النظام السياسي والاقتصادي . اعتمدت دستور عام ١٩٢٢ مع تعديل بعض فقراته وهي جمهورية برلمانية نجحت في بناء نظام سياسي ديمقراطي .وتحقيق التطور الاقتصاد بفضل سياسات التحول الاقتصادي.

(لاتفيا ، اقتصاد لاتفيا ، انتخابات لاتفيا ، دستور لاتفيا ، موقع لاتفيا)

The Impact of the Political and Economic Transformation of Latvia on the Development of the Democratic System and the National Economy

Dr. Satar Shdhan Al-zuhery

Receipt date: 2021-11-25

Date of acceptance: 2021-12-19

Abstract

The Impact of Latvia's Political and Economic Revolution on the Growth of its Democratic System and Economy.

Latvia is a small area with few natural resources with low population density. It has undergone many changes of occupation during its history after it gained independence in 1991. Latvia adopted the process of political and economic transformation in the political-economic system. It was adopted by the constitution in 1922 with the amendment of some paragraphs. it is a parliamentary republic that has succeeded in building a democratic political system and achieving development in the national economy thanks to economic transformation policies.

Keywords: Latvia, Latvia economy, Latvia elections, Latvia constitution, Latvia location..

المقدمة

تعد لاتفيا من الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي وقد نالت الاستقلال عام ١٩٩١. وهي احدى دول البلطيق الثلاثة تتميز بقلة الموارد الطبيعية وهي ذات مساحة صغيرة تعتمد في بناء اقتصادها على القطاع الزراعي و الصناعي . بعد التحولات التي شهدها النظام الدولي وسيطرة النظام الرأسمالي ونهاية النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وفي شرق اوروبا . سعت لاتفيا الى تحول نظامها السياسي و الاقتصادي من نظام شمولي ذات الحزب الواحد الحزب الشيوعي الى نظام متعدد الاحزاب السياسية اي تبني عملية التحول السياسي ونهج نظام الديمقراطي الذي يعزز الحرية بضمن حقوق الانسان من خلال الاعتماد على تبني دستور الديمقراطية يضمن بناء المؤسسات الديمقراطية وحدد وضيفة كل سلطة من النظام السياسي واختصاصها مع ضمان حق الشعب في الانتخاب عبر المشاركة السياسية في الانتخابات .

وفي سياق ذلك نتعرف اكثر على تطور عملية التحول السياسي فلابد لنا ان نحدد مسيرة لاتفيا في عملية التحول الى النظام الديمقراطي ودور الاحزاب السياسية في بناء مؤسسات الرسمية للدولة .

وفي مجال التحول الاقتصادي فان لاتفيا تعاني من مشاكل عديدة يتطلب تجسيدها من قبل الدولة وتنفيذ برنامج التحول الاقتصادي اي نحو نظام اقتصاد السوق من خلال رسم السياسات الاقتصادية لكي تسهم في معالجة تلك التحديات وايجاد الحلول المدروسة في نقل الاقتصاد الوطني من حالة التخلف وتراجع الاداء الى حالة التطور و نمو من خلال تشجيع الاستثمار و جذب رؤوس الاموال وهذه السياسات تحتاج الى اجراءات عملية من قبل لاتفيا وسن تشريعات قانونية لضمان حقوق المستثمرين ومصداقية السياسات التي يتم رسمها من قبل الحكومة سوف نتناول بحثنا هذا من خلال ثلاث مباحث رئيسية هي :

المبحث الاول :- مفهوم وتعريف التحول السياسي و الاقتصادي

المبحث الثاني :- التحول السياسي و الاقتصادي في لاتفيا

المبحث الثالث :- اثر التحول السياسي و الاقتصادي في تعزيز الديمقراطية وازدهار الاقتصاد لاتفيا.

اشكالية البحث :

يواجه البحث العديد من التساؤلات منها ما هو التحول السياسي والاقتصادي وما هو طبيعة النظام السياسي الديمقراطي وما هي المؤسسات الرسمية للنظام السياسي واختصاصاتها وما هي سياسات التحول الاقتصادي التي اعتمدت من قبل لاتفيا . وما هي مؤشرات اقتصاد لاتفيا بعد تنفيذ سياسات التحول .

فرضية البحث: شهدت لاتفيا تحولات سياسية و اقتصادية وقد اسهمت تلك التحولات عن صياغة النظام السياسي و الاقتصادي في لاتفيا يختلفان جذريا عن طبيعة النظم التي كانت سائدة قبل الاستقلال . وفي ضوء ذلك لابد لنا ان نحدد اثر التحول السياسي والاقتصادي في بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي والتي تنعكس على تطور اقتصاد اتفيا.

المبحث الاول:–مفهوم و تعريف التحول السياسي و الاقتصادي

في هذا المبحث نوضح المفهوم من خلال دراسته بالتفصيل ثم نعرف كل من التحول السياسي في النظم السياسية وتاثيره على مؤسسات الدولة وعلى العملية السياسية التي يتم تبنيها في النظام السياسي الديمقراطي . وايضا دراسة التحول لاقتصادي وتحديد خصائص العناصر التي يتركز عليها التحول الاقتصادي وتاثيراته وهذ ما يتم ايجازه في هذا المبحث وكما ياتي :–

المطلب الاول : مفهوم وتعريف التحول .

يتسم موضوع التحول transition بانه موضوع بحث وتحليل شاملة من قبل كثير من المؤسسات الدولية ومراكز البحوث المتخصصة وحظي باهتمام كبير من متخصصين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكان الهدف من ذلك وهو تحديد وتعريف التحول وتحديد كل من له علاقة بالتحول مثل العناصر .التتابع . والانعكاسات . المسارات. ورغم اختلافات الدراسات والايمان من حيث المنهجية و الموضوعات فهي تتفق في مسالة عدم وجود نظرية او مبادئ توجيهيه موحده و مكملة كما هو الحال في التحول الاقتصادي مع الرأسمالي والاشتراكي (شعلان ،٢٠٠٤ ،ص٣٩).

لكن هناك دراسات مستمرة لتحديد المفهوم التحول وتعريفة بدا من عهد الثمانينات من القرن الماضي او قبل ذلك وتستند الى تجارات الدول لكن الاكثر شيوعا ان مفهوم التحول السياسي كان منذ عقد كثيرة بدا من عمليات التحول الديمقراطي التي

شهدتها دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية . في حين التحول الاقتصادي اخذ نوع من الاهتمام العالمي لا سيما من قبل المؤسسات الدولية الاقتصادية التي اتجهت في عملية التحول الاقتصادي سواء في امريكا اللاتينية او في دول الشرق اوروبا وكذلك في افريقيا و اسيا .

لذلك حضي تعريف التحول من قبل المؤسسات الدولية. وعرفه تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ التحول من خلال انواعه المختلفة فمن ناحية التحول الاقتصادي هو عملية الانتقال من النظام الاقتصادي المركزي الى الاقتصاد السوق الحر اما من ناحية التحول السياسي .هو عملية التحول من النظام الدكتاتوري الى النظام الديمقراطي القائم على الحرية و المشاركة السياسية وسيادة القانون ومن جانب النظام الاجتماعي هو عملية انتقال حياة الافراد المقيدة الى حياة اكثر انفتاحا و ازدهارها (شعلان ، ٢٠٠٤،ص٤٠).

المطلب الثاني : التحول السياسي

يقصد بالتحول السياسي هو عملية تحويل من نظام سياسي الى نظام سياسي اخر وعند تحليل التحول السياسي فعند اغلب المحللين يقصد به هو الانتقال نحو النظام سياسي ديمقراطي قائم على التعددية الحزبية وسيادة القانون والمشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان وضمان الحريات العامة هذا التحليل ينظر له من زاوية الانتقال من النظام شمولي حكم نظام الحزب الواحد الى النظام تعدد الاحزاب السياسية(الزهيري ، ٢٠١٥،ص٧).

لكن الواقع التاريخي عند مراجعة تطور النظم السياسية العالمية ومشاهدته في التحولات سياسية يمكن ان يوضح بانه التحول السياسي لايخدم مصالح الشعب اي انه التحول نحو الأسوء ومن ثم القضاء على كل مؤسسات النظام السياسي القديم هذه الحالة تحصل عندما يتعرض النظام السياسي الديمقراطي الى عملية انقلاب عسكري استخدام القوة في السيطرة على نظام السياسي ومؤسساته الديمقراطية واحلال القوى العسكرية بدلا عنها . هذه الحالة حصلت في فترات سابقة في الكثير من الانظمة الديمقراطية سواء كانت في اوروبا او اسيا او في المنطقة العربية.

لكن عندما ننظر له من زاوية التحول نحو النظام الديمقراطي اذ ان الرؤية الاستراتيجية هي عملية تجديد وبناء العملية السياسية وتصحيح مساراتها وصياغاتها الدستورية والقانونية بما يضمن توافق عاما مع الدستور . تعزيز مبدا سيادة القانون وفصل السلطات وتحديد العلاقات فيما بينها(الزهيري ، ٢٠١٥،ص٧).

وتعد الاحزاب السياسية القاعدة الرئيسية للنظام الديمقراطي . اذ تعد المطالبات التي تطرحها على النظام السياسي هو المطالبة بالمزيد من الديمقراطية وضمان الحقوق والحريات استنادا الى الدستور الديمقراطي اذا تعد الاحزاب السياسية هي الضامنة لحقوق المواطن لاسيما عندما تكون في العارضة لذلك تحتاج الاحزاب السياسية الى تطوير كوادرها وتدريبهم وضرورة توسيع مشاركتهم في عملية صنع القرار(يوسف ،٢٠١٤،ص٢٤٩).

ولكي يتحقق النجاح التحول السياسي فعلا الاحزاب السياسية ان تنظر الى مطالب الشعب وتحقيق مصالحهم بعيدا عن المصالح الشخصية لقادة الاحزاب اذا يرى الخبير الاقتصادي شومبيتر ان المشكلة الاولى للتحول السياسي ان الاشخاص المنتخبين لتمثيل الشعب .هم انفسهم قادة سلطة سياسية حاكمة . مما قد يجعلهم يسعون وراء مصالحهم . بدلا عن مصالح عامة للشعب . كما يرى ان زيادة عدد المجتمعات الحديثة وتطورها تصبح اي محاولة لمعرفة امتيازات و حقوق الشعب مشكلة لاسيما ان اتفاق الشعب على تلك الحقوق والامتيازات امر في غاية الصعوبة فظر العدد الكبير للسكان(هراري ، ٢٠١٢،ص١٥٥).

ان التحول السياسي يهدف الى ترسيخ مبدا الشفافية والمساءلة فغياب الشفافية في الحصول على المعلومات والحقائق حول الانفاق العام والموارد العامة و السياسات الاقتصادية و عمل السلطات يودي الى انتشار الفساد . و بخلاف ذلك فان انعدام وجود الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة واجهزتها .قد يكون هناك غياب حقيقي وعدم الرغبة لدى النخب الحاكمة في كشف الحقائق الى الشعب مما يسبب في انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وهذه الحالة تساهم في تدمير المؤسسات السياسية والاقتصادية وعدم تطورها وهذا ينعكس سلبيا على الواقع السياسي والاقتصادي و الاجتماعي للشعب وفي نهاية الامر انعدام الثقة بين الشعب والحكومة . وهذه الحالة تسهم في فشل التحول السياسي لذلك يجب معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه التحول السياسي وكذلك النظر الى مطالب الشعب وتحقيقها وتوسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار(سراج الدين ، ٢٠٠٩،ص٨٢)

وقد شهدت دول العالم تحولات سياسية وامتدت خلال قرون عديدة منها ما حصل في بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية وباقي دول اوروبا الغربية واخذ مبدا التحول السياسي بالتوسيع لا سيما في جنوب اوروبا خلال السبعينيات القرن الماضي وامتدت الى دول امريكا اللاتينية في عهد الثمانيات و الى اجزاء من اسيا وشهدت بداية عهد التسعينيات التحول السياسي في

دول وسط و شرق اوروبا فضلا عن الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق . و تحولت دول عديدة نحو التحول السياسي في افريقيا وفي المنطقة العربية (عبد الحفيظ ، ٢٠١٠،ص٩).

المطلب الثالث : التحول الاقتصادي

يأخذ على التحول الاقتصادي بانه له تفسيرات عديد ومفاهيم كثيرة حاول المتخصصين في الكثير من دراساتهم تحديد هذا التحول بعناوين و مصطلحات عديدة ارتبطت فيما بعد بالتحول الاقتصادي من خلال ربطها من قبل المتخصصين وتحليل نمط وعناصر التحول الاقتصادي . وقد استخدم (شومبيتر) عام ١٩٥٠ في كتابة caoitalism socialism and democracy

يوضح في عملية التحول الاقتصادي بانه عملية التحول من نظام معين الى نظام اخر اكثر تطورا . اي انه عملية تصحيح النظام والانتقال به نحو الافضل . وحسب وجهة نظر هذا الاقتصادي. هو عملية تحويل مستمرة داخل النظام الاقتصادي اي تشوية مستمر للنظام القديم وبناء مستمر للنظام الجديد.

وفي سياق ذلك فان مفهوم الهدم و البناء الذي حدده شومبيتر قد سهل على العديد من الاقتصاديين في تحديد تعريف واضح الى التحول الاقتصادي وتحليلها . فقد عرف بلانشارد و التحول بانها عملية تعتبر فعلي يضم اولا اعادة تخصيص من الانشطة القديمة الى الانشطة الجديدة من خلال اغلاق المشاريع التي تتعرض الى افلاس . مع التشجيع على اقامة مشروعات جديدة قادرة على الاستمرار في العمل .

وثانيا هوة القيام بأعادة هيكلة المشروعات القديمة القادرة على الاستمرار من ترشيد العمل وزيادة الانتاج والاستثمار الجديد. هذه الاليات تعبر عن الاشارة الى النظام الاقتصادي الجديد(هشام ياس شعلان ، ٢٠٠٤،ص٤٠).

واستخدام مفهوم الهدم و البناء من قبل ارزوسكي فقد وصفه بانه عملية التحول في الاقتصاديات المتحولة من خلال التقلصات المبكرة التي تسببها الاصلاحات الاقتصادية السريعة في الناتج المحلي الاجمالي . ويشير الى ذك بانها عملية الهدم اما عملية البناء هو عملية الزيادة المستمرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل .

حدد عملية التحول الاقتصادي كل من لاسكي – ليفسكي بانها عملية انتقال من النظام مقيد للعرض تستخدم فيه عوامل الانتاج الى اقصى حد وبطريقة غير كفوءه الى النظام جديد مقيد للطلب . فالتحول من الاقتصاد موجه الى اقتصاد السوق الحر يتطلب امتصاص الطلب .

وبخلاف الاقتصاديين السابقين. حل كل من (دملو و دونزز و كليب) عملية التحول بنظره مختلفة عما سبقوهم من الاقتصاديين فقد وصفو عملية التحول بانها عملية تفكيك مجموعه جزئية و موروثة وتشكيل مجموعات اخرى جديدة تسمح بضهور النظام الجديد . هذا الاليات كما وصفها هولاء الاقتصاديون كالاتي:-

التوازن الكلي بالسيطرة المباشرة اختلال الاقتصاد الكلي .

التنسيق من خلال خطط تفكيك اليات التنسيق وتقلص الانتاج

ملكية خاصة ضيقة نحو القطاع الخاص ومكاسب في الناتج

تشوه اسعار النسبية اعادة تخصيص على مستوى القطاع و المشروع.

وقد حدد (بالسير وفيج) تلك الاليات في ثلاث مفاهيم رئيسية هي كانت غريبة على النظام القديم لكنها اساسية في مرتكزات النظام الجديد وهي اعادة هيكلة المؤسسات والتحرر على مستوى الجزئي . اعتماد سياسة تثبيت الاقتصاد الكلي (شعلان ، ٢٠٠٤،ص٤٥-٤٨).

وحدد كل من (هافر ليشن و توماس) عملية التحول من خلال العديد من الاليات منها تحرر الانشطة الاقتصادية و الاسعار والاسواق . استخدام ادوات غير مباشرة تستند الى السوق . تحقيق ادارة كفوءه للمؤسسات من خلال عمليات تحول الملكية و فرض قيود صارمة على الميزانية ارساء اطار مؤسسي قانوني الهدف منه ضمان حقوق الملكية الفردية و ارساء القواعد القانونية وتبني سيادة القانون .

وفي ضوء الاهتمام بعملية التحول الاقتصادي من قبل المنظمات الدولية فقد اوضح التقرير الصادر من البنك الدولي في عام ١٩٩٦ تحت عنوان (من الخطة الى السوق) يحدد عملية التحول بشكل اكثر تفصيلا فقد اكد التقرير ان الهدف من عملية التحول الاقتصادي هو بناء اقتصاد السوق الحر قادر على احداث نمو طويل الامد في المستويات المعيشية وترتكز على

اليات عديدة منها (هدم–تكيف بناء) وما يميز عملية التحول هو التحول الجذري الذي يستد الى الاصلاحات جذرية تخترق القواعد الاساسية للنظام وتنفذ الى المشروعات . ولكي يتحقق النجاح في التحول يفترض اعادة هيكلة القواعد الاساسية للنظام الاجتماعي وهذه الالية تحتاج الى مدة زمنية طويلة حتى يتحقق نجاح التحول الاقتصادي(شعلان ، ٢٠٠٤،ص٤٤).

عناصر التحول الاقتصادي :–

ان تحقيق تنفيذ سياسات التحول الاقتصادي يحتاج اولا تنفيذ سياسات اقتصادية منها(التحررية ، تثبيت الاقتصاد ، اعادة الهيكلة للمؤسسات) وهي من السياسات التي تركز عليها الدول في التحول نحو نظام اقتصاد السوق الحر . لذلك هناك عناصر رئيسية ومهمه في عملية التحول الاقتصادي وهي (شعلان ، ٢٠٠٤ ،ص٤٥–٤٧)

١–بيع ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص واعادة هيكلة المشاريع القادرة على المنافسة وتشجيعها على المنافسة داخل السوق .

٢– تصحيح الاختلالات المصرفية في الجانب المالي و النقدي من خلال اصلاح النظام المصرفي وتحرير سعر الصرف .

٣–اعادة النظر بدور الدولة في النشاط الاقتصادي .

٤–معالجة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات و الموازنة العامة للدولة بما يسهم في خفض العجز في الاصل اي تثبيت الاقتصاد الكلي بتفعيل السياسة المالية و النقدية (الزهيري ، ٢٠١٥،ص٣٦).

٥–تبني سياسات ضريبية تسهم في دعم الاقتصاد.

٦–الحرية الاقتصادية من خلال تحرير التجارة و الاسعار و الاسواق.

وتتخذ عملية تنفيذ مسار التحول الاقتصادي الى مسارين هما :–

المسار الشامل و السريع . الصدمة

ويقصد به تنفيذ الاصلاحات بشكل واسع وسريع ويتضمن هذه المسارات ما ياتي (شعلان ، ٢٠٠٤ ،ص٤٨):–

١–تحرير الاسعار و التجارة ورفع القيود على عملية التحول وتحرير العملة الوطنية

٢-اعتماد سياسيات تثبيت الاقتصاد الكلي

٣-العمل على تحويل ملكة المشرعات القطاع العام الى القطاع الخاص .

٤-العمل على تبني التشريعات القانونية والمالية و بناء المؤسسات بهدف تشجيع على التحول الاقتصادي و حاجة رؤوس الاموال الى هذه الضمانات.

لكن مؤيد هذا المنهج يؤكدون انه من الصعب تحقيق هذه السياسات في قت واحد لاسيما من ناحية التشريعات القانونية وبناء مؤسسات لأنها تحتاج الى وقت طويل .ولا توجد دولة نفذت هذا المسار في الدول الرأسمالية لكن هذا المسار نفذ في تجربة التحول الاقتصادي في بولندا وقد حققت النجاح في تنفيذ هذا المسار في مدة زمنية قصيرة .

بتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي ونقل ملكية المشروعات في القطاع العام الى الخاص تشريع الانظمة القانونية وبناء المؤسسات ونفذ في كثير من دول شرق اوروبا (جلال ، ٢٠٠٩،ص٨٥).

٢-المسار التدريجي :- ويقصد به تبني سياسات اقتصادية جزئية وعلى شكل مراحل في عملية التبني الدول لاقتصاد السوق وتتخذ الدول احدث التغيرات الهيكلية و المؤسسية وتحرير الاسعار والتجارة . وتثبيت الاقتصاد الكلي وهذه الالية تحتاج الى فترة زمنية طويلة .مع تشديد القائمين على وضع هذه السياسات الى التحكم الصارم بالاقتصاد الجزئي والكلي و محاولة احتواء الاثار الجانبية و اختلالات التوازن في الاقتصاد هذه الالية نفذت في كثير من الدول المتحولة اقتصاديا منها هنغاريا و الصين(شعلان ، ٢٠٠٤،ص٤٩)

المبحث الثاني : التحول السياسي و الاقتصادي في لاتفيا

شهدت لاتفيا تحولات سياسية متزامنة مع التحولات الاقتصادية وهذا يلزم عليها حل المصاعب التي تواجه التحول السياسي والاقتصادي وتذليلها عبر مزيد من النظم القانونية و لذلك سوف نوضح التحول السياسي و الاقتصادي بالتفاصيل .

المطلب الاول : الخصائص التي تتميز بها لاتفيا

تقع لاتفيا في شمال اوروبا على الشواطئ الشرقية لبحر البلطيق عند الخليج

ريغا وهي تعد من جمهوريات البلطيق الثلاثة (لاتفيا – استونيا – لتوانيا) يحدها من الجنوب لتوانيا و من الشرق روسيا الاتحادية ومن الشمال استونيا ومن الجنوب الشرقي روسيا البيضاء . تشترك بحدود بحرية الى الغرب مع السويد(لاتفيا ،و كيبيديا) .

كانت لاتفاقيات الدولية دور مهم في تحديد الحدود و استنادا الى الدستور لاتفيا تتالف من اربعة مناطق هي فيدزيمي ، لانغالي ، كوزيمي ، وزبمغالي. اما عاصمة لاتفيا هي ريغا التي تأسست عام٢٠١١م وقد اتخذت لاتفيا قرار في عام ٢٠٠٩ تقسم لاتفيا الى خمس محافظات وهي نفس المناطق الاربعة و العاصمة .وتبلغ مساحة لاتفيا ٦٤٥٨٩كم (

لازاريفا،٢٠١٧،ص٦)عملتها المحلية بعد الاستقلال اللانتس . وفي كانون الثاني عام ٢١٤ دخلت لاتفيا منطقة اليورو واعتمدت العملة الاوربية الموحدة اليورو تعتمد لاتفيا في استخدام لغتها اللاتفية وهي اللغه الرسمية في الدولة (لاتفيا ،و كيبيديا) .

اما من ناحية التركيبة الاجتماعية فان عدد سكان لاتفيا في عام ٢٠١٧ بلغ ٠٠٠,٩٥٠,١ مليون نسمة . اما من حيث مكونات مجتمع لاتفيا حيث يتكون من قوميات متعددة منها :٢,٦٢%لاتفيون ،٤١,٢٥%روس ،٣,٣%بيلاروسيون ،٢٤,٢%اوكرانيون ،٨٠,٢% بولنديون ،٩٥,٤% من جنسيات عديدة(لازاريفا ، ٢٠١٧،ص٧) يوجد فيها عدد من الديانات اذا تمثل الديانة المسيحية غالبية السكان في لاتفيا

و بعدها الديانة اليهودية اذا يوجد فيها ٩٧٤٣ يهودي ثم الديانة الاسلامية اذا يوجد فيها ١٩٢مسلم(لاتفيا ،و كيبيديا) .

تتميز لاتفيا بمناخ موسمي معتدل . يختلف المناخ في المناطق الشرقية عند المناخ في السواحل الغربية وهذا يدل على تنوع المناخ في لاتفيا توجد المناطق السياحية في السواحل الغربية من شبه جزيرة كورلاند التي تتميز بمناخ بحري في الصيف و معتدل في الشتاء في حين يكون المناخ في المناطق الشرقية حار صيفا وشديد البرودة في الشتاء لاتفيا دولة صغيرة المساحة وهي تفتقر الى العديد من الموارد الطبيعية تعتمد على الزراعة الخضروات و الفاكهة وصيد الاسماك ويوجد فيها الحجر الجيري وكثير من انواع الاخشاب . قطاع التجارة له دور مهم في الاقتصاد(الطبقة في لاتفيا)

يعود تاريخ لاتفيا الى ثلاث الاف سنه قبل الميلاد . تعرضت لاتفيا الى الاحتلال من العديد من الدول الاوربية . في القرن الثامن عشر انظمت الى الامبراطورية الروسية في القرن التاسع عشر تم توجد سكان لاتفيا . وتم الاعلان عن تأسيس دولة لاتفيا الديمقراطية الحرة المستقلة من قبل مجلس شعب لاتفيا . في عام ١٩١٨ دافع شعب لاتفيا عن اعلان الاستقلال ضد القوات موالية الى المانيا وروسيا . في عام ١٩٢٠ تم التوقيع على المعاهدة السلام اعترفت الجمهورية الروسية باستقلال لاتفيا . وتم الاعتراف بها دوليا في كانون الثاني عام ١٩٢٠ احلت لاتفيا من قبل الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٤٠ وانظمت الى الاتحاد السوفياتي رسميا في عام ١٩٤١ ويعد انهيار الاتحاد السوفياتي تم الاعلان عن استقلال لاتفيا في الرابع من ايار عام ١٩٩٠ وفي ١٨ ايار ١٩٩١ اصبحت عضو في الامم المتحدة و بعدها انظمت الى الاتحاد الاوربي في ايار ٢٠٠٤(لازاريفا ،٢٠١٧،ص١٠)

المطلب الثاني:- التحول السياسي في لاتفيا

شهد الاتحاد السوفياتي في منتصف عهد الثمانينيات من القرن الماضي التحول نحو اقتصاد السوق . بعد ان طرح الرئيس السوفياتي في تلك الفترة تحولات سياسة الاصلاحات والتي اطلق عليها (الجلاسنوست و البيريستريكا) وشهدت العديد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي مظاهرات مطالب بالاستقلال وهذه الالية شهدتها لاتفيا فقد اندلعت مظاهرات في العاصمة اللاتفية في عام ١٩٨٧ مطالبة بالحرية و الاستقلال . وعلى ضوء ذلك شكلت القوى الوطنية الداعمة للاستقلال ومؤيدة الى حركة الاحتجاجات التي شهدتها لاتفيا واعلنت عن تأسيس تلك الحركات في عام١٩٨٨ و(لاتفيا و مئوية الاستقلال)على اثر ذلك حصلت لاتفيا على الحكم الذاتي وتم رفع علم لاتفيا في عام ١٩٩٠ لكن هذا التحول في مسار الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي لم يحظى بتأييد من القيادة الاتحاد السوفياتي وعلى اثر ذلك تم استخدام القوة العسكرية لأرغام لاتفيا عن عدم الاستقلال لكن هذه الالية لم تثني شعب لاتفيا في المضيء في طريق التحرير و الاستقلال ومن اجل مقاومة الضغوط السوفيتية لجات القوى الوطنية الى اجراء استفتاء عام في البلاد وجرى في ٣ مارس ١٩٩١ كانت نتيجة الاستفتاء هي الموافقة على الاستقلال وان النسبة المؤيدة للاستقلال ٧٣ % من المصوتين . وفي ضل تلك الاحداث فقد شهدت لاتفيا مرحلة انتقالية ومن بعد ذلك تم الاعلان عن الاستقلال والانفصال عن الاتحاد السوفياتي في ٢١ اغسطس ١٩٩١ شهدت لاتفيا بعد ذلك مرحلة جديدة من التحول السياسي (جمهورية لاتفيا ، ٢٠٠٢) وفي ١٨ ايلول عام ١٩٩١ اصبحت لاتفيا عضوا في الامم

المتحدة وتم اعتماد دستور عام ١٩٢٢ بأكمله وفي عام ١٩٩٣ وخضع الى تعديلات عديدة كان اخرها عام ٢٠٠٩ وهو دستور لاتفيا والتي عدها جمهورية مستقلة ديمقراطية تعود السلطة السياسية الى الشعب ومن خلال ذلك تكتسب الحكومة الشرعية يمارسها الشعب عن طريق انتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة تسمح لكل القوى السياسية المشاركة فيها وهي اساس مبادئ الديمقراطية والتي تضمن حق المواطن في الترشيح والانتخاب وهي من حقوق الانسان التي اكد عليها الدستور وكذلك الاتفاقيات الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان (دستور لاتفيا).

وحسب الدستور من ناحية طبيعة النظام السياسي فانه لاتفيا جمهورية برلمانية واعتماد النظام البرلماني يتكون السلطة التشريعية البرلمانية او ما يطلق عليها السامبا من ١٠٠ نائب يتم انتخابهم من قبل الشعب لمدة اربع سنوات للبرلمان ولهم اختصاصات عديدة منها الاختصاص التشريعي وهو تشريع القوانين واختصاصات مالية اي مناقشة فقرات الموازنة و التصديق عليها واختصاص رقابي اي رقابة السلطة التشريعية على اعمال السلطة التنفيذية ومؤسسات الدولة فضلا عن تعيين عدد من قاده المؤسسات الدولة منها رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء و النائب العام (د.ألازاريفا ، ، ص١٠ ، ٢٠١٧).

اما السلطة التنفيذية تتألف من رئيس الجمهورية والحكومة . السلطة العليا استنادا الى قواعد النظام البرلماني تعود الى رئيس الحكومة وهو مجلس الوزراء . اذا يتم ترشيح رئيس الحكومة من قبل رئيس الجمهورية التي له صلاحيات واسعة . وتتم الموافقة من قبل البرلمان على تشكيلة الحكومة . وهي تكون مسؤولة سياسيا امام البرلمان . علما ان عدد الوزراء ثلاث عشر وزيرا . اما من ناحية السلطة القضائية اقر الدستور بان القضاء في لاتفيا مستقل و ان اساس عمل السلطات استنادا الى مبدا الفصل بين السلطات ومبدا سيادة القانون اذا يتكون من محاكم المدن والمحاكم الاقليمية وايضا توجد محاكم عسكرية في حالة الحرب او الطوارئ . كذلك توجد المحكمة الدستورية التي تنظر في المخالفة من قبل المؤسسات للدستور (نظام الحكم في لاتفيا). في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٤ فاز فيها الحزب الديمقراطي وحصل على ١٨ مقعد وحركه الشعبية لاتفيا وحصل على ١٦ مقعد والطريق اللاتفية وحصل علا ١٧ مقعد وحزب من اجل الوطن والحرية وحصل على ١٤ مقعد وحزب الوحدة وحزب

والوئام الوطني على ٦ مقاعد ثم تشكلت الحكومة ائتلافيه بقياده اندريس

ايل المستقله (Latvia ,1995)

وفي عام١٩٩٨ جرت انتخابات برلمانيه وفاز حزب الشعب فيها وحصل على ٢٤ مقعد وحزب الطريق على ٢١ مقعد وحل ثانيا وحصل كل من حزب من اجل والطن والحرية على ١٧ مقعد وحزب الوئام الوطني على ١٦ مقعد وحزب التحالف الديمقراطي الاجتماعي على ١٤ مقعد وحزب الجديد على ٨ مقاعد وشارك في لانتخابات ٢٠حزبا سياسيا وثم تشكيل حكومة ائتلافية شارك فيها(طريق لاتفيا ،من اجل الوطن والحرية ، والتحالف الاجتماعي الديمقراطي ،والحزب الجديد) وشكل هذه الاتلاف من (٦٠)نائبا ولم تتطلع الحكومة تحقيق الوئام بين ألاحزاب المشكلة للائتلاف الامر الذي ادى الى عدم الاستقرار السياسي وتشكيل عدة حكومات بعد انتخابات عام ١٩٩٨ لأسباب عديده منها الاختلافات السياسي وكذلك الخلاف على السياسات التحول الاقتصادي مما سبب انهيار عدة حكومات (Latvia , 1998).

وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في ٥ اكتوبر ٢٠٠٢ وتصدر الانتخابات حزب عصر جديد وحصل على ٢٦ مقعد في البرلمان من اصل ١٠٠ مقعد وحزب حقوق الانسان في لاتفيا وحصل على ٢٥ مقعد وحزب الشعب وحصل على ٢٠ مقعد وحزب لاتفيا الاول على ١٠ مقاعد وحزب اتحاد الخضر و المزارعين ١٢ مقعد وحزب من اجل الوطن و الحرية حصل على ٧ مقاعد . ولم تحصل الحزب الباقية على اي مقعد في البرلمان .ويذكر ان ٢٠ حزب شارك في الانتخابات التشريعية وتم تشكيل حكومة ائتلافية من قبل حزب العصر الجديد وحزب من اجل الوطن و الحرية واتحاد الخضر و المزارعين باغلبية بلغت ٥٥ نائبا في البرلمان (Latvia, 2002).

يسيطر تحالف اليمين و الوسط في لاتفيا على الانتخابات التشريعية منذ الاستقلال .وتعاني لاتفيا من مشاكل عديدة تتمثل في عدم دمج الاقلية الروسية في التركيب السكاني والتي يبلغ نسبتهم ٣٠١٢% من عدد السكان فهؤلاء لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات بسبب عدم منحهم الجنسية اللاتفية . وايضا تعاني لاتفيا من شيوع ظاهرة الفساد . ويذكر ان البرلمان قد انتخب اول رئيس جمهورية في لاتفيا واول رئيس في اوروبا الشرقية وهي السيدة فيرافابك– فرايبرغا وهي سياسية ناجحة (دبلوي ، ٢٠٠٢، ص٥). وجرت انتخابات تشريعية في عام ٢٠٠٦ التي فاز بها تحالف اليمين الوسط الحاكم ويضم هذا التحالف مجموعه من الاحزاب السياسية منها حزب الشعب برئاسة رئيس الحكومة ايغارس كالفيتيس وحصل ١٩,٣١%من الاصوات وحصل حزب الخضر و المزارعين ثانيا ٦,١٦% من الاصوات والحزب الاول على نسبة ٥١٨ من الاصوات هذه الاحزاب سوف تستمر في قيادة الدولة بعد ان حققت الفوز في الانتخابات وتحديد الولاية الى رئيس الحكومة .

اما الاحزاب المعارضة فقد حصل حزب العصر الجديد على ١٦% وحزب الانسجام ١٤,٣% ولم تستطيع المعارضة تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات التشريعية وتعد هذه خامس انتخابات تشريعية منذ الحصول على الاستقلال (فوز الحزب الحاكم في لاتفيا)

المطلب الثالث:- التحول الاقتصادي في لاتفيا

بعد ان حققت استقلالها سارعت لاتفيا في تنفيذ البرامج التحول السياسي والاقتصادي وتصنف لاتفيا في مرحلة التحول حسب بيانات المؤسسات الدولية والتي يطلق على الدول التي تتميز بسمات سياسية واقتصادية صارت تعرف ب(الاقتصادات المتحولة او الاقتصادات في مرحلة الانتقال) وهي المرحلة التي تجري في التحول النظام القائم الى النظام مغاير للنظام القديم تختلف اختلاف جذريا في السياسات و المبادئ وهذا يغير من سلوك الفرد ومهام الدولة (شعلان ، ٢٠٠٤ ،ص٣٢)

وفي سياق ذلك فان لاتفيا بلد صغير قليل الموارد ومستوى الدخل منخفض تدني في مستوى نمو ناتج المحلي الاجمالي ويعاني الاقتصاد من عجز في الميزان التجاري . وتخلف الاقتصاد من ناحية التكنولوجيا فضلا عن ضعف القطاع المالي و الاعتماد على القطاع الزراعي وكذلك شيوع الفساد في المؤسسات الدولة والارتفاع التضخم و البطالة .

امام هذه السمات السلبية التي يتميز بها اقتصاد لاتفيا قبل مرحلة التحول الاقتصادي لذلك لابد من اتخاذ سياسات اقتصادية تكون لها اثر ايجابي على اقتصاد لاتفيا وكذلك معالجة تلك المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد ورسم خارطة طريق الى اقتصاد لاتفيا حتى يأخذ مسار التحول نحو الاقتصاد السوق . علما ان لاتفيا تحظى بدعم من قبل المؤسسات الدولية المالية وكذلك المؤسسات المالية في الاتحاد الاوربي (لاتفيا وكيبيديا).

نفذت الحكومة في لاتفيا سياسة التحول الاقتصادي من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد عن طريقها تنفيذ سياسة الخصخصة وتطوير القطاع المصرفي و الاصلاح النظام المالي و اصلاح السياسية النقدية و المالية لكي تواكب التغيرات التي تطرء على اقتصاد لاتفيا وتحقيق الاستقرار في النظام الاقتصادي لا سيما في قطاعي الزراعي و الصناعي . علما ان لاتفيا نفذت الخصخصة بصورة تدريجية (هشام ياس شعلان ،٢٠٠٤).

اعتمدت لاتفيا على سياسية ضريبية صارمة من خلال عملية واسعة لتعبئة الايرادات وتقليص النفقات . استطاعت لاتفيا انشاء مؤسسات حكومية تتمتع بكفاءه عالية وتدار من قبل مختصين ذات مؤهلات عالية للاداره وكذلك المؤسسات التي تسهم في ادارة السياسة الضريبية في اطار اقتصاد السوق (doc الجمعية العامة).

ازداد اقتصاد لاتفيا تقدما في التحول الاقتصادي بفضل قطاع النقل و المال و خدمات الاتصال و التجارة لكن هذا التحول تزامن مع ارتفاع التضخم في لاتفيا لذلك لجات لاتفيا الى معالجة التضخم عبر المزيد من السياسات النقدية و المالية ووضعت خطة (الجمعية العامة)لمعالجة التضخم قوامها ما يلي(عبد الله رزق ، ٢٠٠٩ ص١٦٤)

١-تشديد الرقابة على اسعار الوقود.

٢-زيادة المشاركة في السوق العمل و تحسين الكفاءة وزيادة الانتاجية .

٣-اتخا تدابير ضمان مخاطر الائتمان وعدم تسهيله.

٤-فرض ضريبة على العقارات المباعة باثر رجعي لثلاث سنوات .

٥-تحقيق التوازن في الميزانية (دون عجز او فائض) وتأجيل تحقيق الفائض حتى عام ٢٠٠٩.

هذه الاليات التي اعتمدت من قبل الحكومة في معالجة الاختلال الهيكلي في اقتصاد لاتفيا حتى تحصيل على دعم صندوق النقد الدولي خصوصا تلك المتعلقة بالموازنة . اذا يرى الصندوق ضرورة التحقيق فائض و تحويله الى ادخار . كما ان يرى ضرورة الحد من ارتفاع الاجور .

وقد نجحت لاتفيا في خفض التضخم وهذا دليل على نجاح السياسات في التحول الاقتصادي فبعده ما كان في عام ١٩٩١ معدل التضخم ٢، ١٧٢% انخفض في عام ١٩٩٥ الى ٠,٢٥%ثم الى ٨,١ عام ٢٠٠١ .

هناك المؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في لاتفيا تعكس حالة اقتصادها في ضل التحول الاقتصادي وهذه المؤشرات هي -:

معدل الناتج المحلي الآجمالي عانت لاتفيا في مرحلة الاولى من التحول بانخفاض النمو الاقتصادي وهذا يعود الى التحول من النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق وكذلك تفكك الاتفاقيات التجارية مع الدول المستقلة والدخول في اتفاقيات عديدة من دول

الاتحاد الاوربي هذه السياسة انعكست على اداء اقتصادها فكانت معدل النمو الناتج المحلي الاجمال بالأسعار الثابتة في عام ١٩٩٦ نسبة٣,٣%وفي عام ٢٠٠٠ بلغ ٦,٦%(شعلان ،٢٠٠٤ ،ص٨٢) وفي ٢٠٠١ بلغ ٠,٨% وفي عام ٢٠٠٥ بلغ ٦,١٠% وعام ٢٠٠٨ بلغ ٦,٤% ويعود هذا التراجع في اداء الاقتصاد الاوروبي بسبب الازمة الاقتصادية العالمية .(السبعاوي ، ٢٠٠٩ ،ص٦٩)

شجعت لاتفيا القطاع الخاص من خلال مساهمته في الاقتصاد الوطني عبر سياسة الخصخصة اي بيع المشروعات القطاع العام الى القطاع الخاص وتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في اقامة مشاريع جديدة و تشجيع الاستثمار الاجنبي في لاتفيا لذلك نلاحظ توسيع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي اذا كان عام ١٩٩٠ ٠,١٠% ارتفع في عام ١٩٩٥ الى ٠,٦٠% وفي عام ١٩٩٨ انخفض الى ٠,٥٠%(شعلان ، ٢٠٠٤ ،ص١٠٣).

-اما البطالة في عام ١٩٩٦بلغت ٢,٧%وفي عام ٢٠٠ بلغت ٨,٧% وفي عام ٢٠٠١ بلغت ٥,٧%اي ان هناك تغير طفيفا .

-الايرادات العالمة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١ بلغت ٤,٣٧%وعام ١٩٩٥ بلغت٥,٣٥% وفي عام ١٩٩٩ بلغت ٨,٤٠% على الرغم من الارتفاع في الايرادات العامة لكن بشكل مقارب .

-التغيرات في الاتفاق العام نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١ بلغت ١,٣١% وفي عام ١٩٩٥ بلغت ٦,٣٧ وفي عام ١٩٩٩ بلغت ٦,٤٤%

-التغيرات في العجز المالي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١ بلغت ٣,٦%وفي عام ١٩٩٥ بلغت ٥,٤% سالب وفي عام ١٩٩٩ -٥,٣%-.

-قيم الصادرات السلعية في عام ١٩٩٣ بلغت ٤٠١,١ مليار دولار وفي عام ١٩٩٩ارتفعت الى٧٢٣,١ مليار دولار .

-قيم الاستيرادات السلعية في عام ١٩٩٣ بلغت ٩٦١ مليون دولار وفي عام ١٩٩٩ بلغت ٩٤٧,٢ مليار دولار . نلاحظ وجود عجز في الميزان التجاري وهذا يدل على زيادة استيراد السلع و التراجع في القيم الصادرات و يعود ذلك الى الانفتاح

الاقتصادي باتجاه الاتحاد الاوروبي وكذلك الى العوامل عديد منها زيادة الطلب على السلع وتدفق الاستثمار الاجنبي في انشاء المشاريع الصناعية وهو بحاجة الى ادخال التكنولوجيا متطورة في الصناعة فضلا عن تحسين المستوى الاقتصادي الوطني

تدفق الاستثمار الاجنبي عام ١٩٩٣ بلغ ٤٥ مليون دولار وفي عام ١٩٩٥ بلغ ١٨٠ مليون دولار وفي عام ١٩٩٠ بلغ ٢٧٠ مليون دولار (شعلان ،٢٠٠٤ ، ص ١٤٥– ٢٤٤) عام ٢٠٠٠ بلغ ٠٨٤,٢ مليون دولار وعام ٢٠٠٥ بلغ ٩٢٩,٤مليون وعام ٢٠٠٧ بلغ ٤٩٣,١٠ مليون وهذا يدل على زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي الى لاتفيا .

ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٠ بلغ ٢,٩% وفي عام ٢٠٠٥ بلغ ٢,١١% وفي عام ٢٠٠٨ بلغ ٢,٧%وهذا يعود الى تراجع اداء اقتصادها بسبب الازمة الاقتصادية العالمية (السبعاوي ، ٢٠٠٩ ،ص٧٠).

المبحث الثالث :– اثر التحول السياسي و في تعزيز الديمقراطية وازدهار اقتصاد لاتفيا .

في هاذ المبحث سوف نوضح اثر التحول السياسي و الاقتصادي على مسيرة تطور النظام الديمقراطي واثرها في توسيع الانشطة الاقتصادية و تطور الاقتصاد في لاتفيا وكما يأتي :–

المطلب الاول :–الانتخابات و تداول السلطة في لاتفيا

في ضوء تحديد المسار العملية السياسية في لاتفيا بعد تبني النظام الديمقراطي الذي يعد احدى الاطر السياسية له وهو تداول السلطة السلمي بين القوى السياسية . فمبدا التداول السلطة من ناحية تعريفة يواجه العديد من الصعوبات مما يصعب وضعه في اطار مفهوم واحد . فقد عرفه شارل دباش بانة مبدا ديمقراطي لايمكن لأحزاب سياسية ان تبقى في السلطة الى ما لا نهاية فيجب ان يعوض بحزب سياسي اخر .

وعرفه جان لوي كرمون .هوة عملية احترام النظام السياسي القائم على تداول السلمي في السلطة تغيرا في الادوار بين الاحزاب السياسية في المعارضة اوصلها الاختراع العام الى السلطة والاحزاب سياسية الحاكمة التي تراجعت في الاختراع العام وتخلت عن السلطة بالاتجاه الى المعارضة السياسية (محمد ، ٢٠٠٨ ،ص٢).

وهناك شروط للتداول السلمي على السلطة منها

–التعددية الحزبية : ويقصد بها تأسيس الاحزاب السياسية ووضعها في المشاركة في العملية السياسية عن طريق الانتخابات و تفعيل العملية السياسية عن طريق المنافسة الحرة السليمة (يسين ، ٢٠٠٩ ،ص٧٦)

الانتخابات :–هي قاعدة الخط الديمقراطي انها طريقة لتعيين الحكام ويتم من خلا لها تداول السلطة (دوفورجيه ، ١٩٩٢ ،ص٥٨)التي تسعى للقدرة على فعل ما فيه مصلحة المجتمع اي تنفيذ القرارات المتفق عليها كما يؤكد ((بارسونز))وهي التي تعطي الشريعيه للحكومة من خلالها يمارس الشعب السيادة وحقه في المشاركة في العملية الديمقراطية (كيد وكارين لج ، ٢٠١٢ ،ص٩٤)

–الاتفاق حول مؤسسات الدولة وحكم الاغلبية في ظل احترام الاقلية . ويقصد بالمؤسسات النظام السياسي و المؤسسات الدولة الاخرى ويتم ادارتها من خلال تحقيق برامج الاحزاب السياسية التي تحترم الشعب هذه المؤسسات لا يمكن اجراء تغيرات فيها الا بعد التوافق مع القوى السياسية واستشارة شعبية واسعه من اجل توسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني واجراء تعديلات دستورية بعد الحصول على الموافقة القوى السياسية في الدولة (محمد ، ٢٠٠٨ ،ص١) وقد اسهمت لاتفيا في ترسيخ مبادئ الديمقراطية من ناحية تعزيز المشاركة السياسية للمواطن في حق الانتخاب في الترشيح وتداول السلمي للسلطة في لاتفيا منذ الاستقلال عام ١٩٩١ هذه الالية اسهمت في تعزيز السلطة و استمرار التطور النظام الديمقراطي من خلال اجراء انتخابات دورية استنادا الى الدستور في لاتفيا منها الانتخابات التشريعية واصلاح النظام الدستوري والانتخابي و تعزيز جودة التشريعات القانونية وتبني خطة تنمية بعيد الامد تستحوذ على دعم سياسي يؤدي الى نجاح عملية التحول السياسي (بريختششي ،٢٠١٣ ،ص٢٧) وهذه الالية ساهمت في تأسيس العديد من الاحزاب السياسية ذات التوجهات السياسية المختلفة اذا يبلغ عدد الاحزاب اكثر من ٢٠ حزبا سياسيا والشيء الذي يمكن تحديده ان الاحزاب السياسية في لاتفيا ومنذ الاستقلال البلاد لم تحصل على الاغلبية في الانتخابات ومن ثم حكم الدولة . وانما من خلال تشكيل تحالف من عدة احزاب سياسية . وهذا يدل على عدم سيطرة حزب سياسي في العملية السياسية . وهذا التنوع يعطي صورة واضحه على تنوع توجهات الاحزاب السياسية وكذلك تنوع توجهات الشعب تجاه الاحزاب السياسي .

وفي مجال حقوق الانسان التزمت لاتفيا في مبادئ حقوق الانسان في المواثيق الدولية . وجاءت لاتفيا في مرتبة اعلى المتوسط بين دول العالم في الديمقراطية وحرية الصحافة وحق الخصوصية و التنمية البشرية ولم تجد لاتفيا حلول للمشاكل التي تعاني

منها الاقلية الروسية اذ لم يضمن لهم الدستور الحقوق لهذه الاقلية وعدوا عديمي الجنسية للاشخاص الموجودين في لاتفيا واستنادا الى التقارير الاوروبية و من الامم المتحدة لا تزال هناك انتقاص الحقوق الانسان سواء معاملة الشرطة للمواطن والفساد القضائي والتمييز ضد المرأة (لاتفيا ، كيبيديا).

وفي سياق الانتخابات فالملاحظة ان المسار الديمقراطي استمر بشكل يحقق تطلعات الشعب اذا جرت انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية وفي الوقت التي تعاني منها البلاد من سياسة التقشف في الاقتصاد وفاز حزب التالف بنسبة ٥,٢٩% من الاصوات وهوة الحزب اليساري القريب من روسيا وحصل حزب الرئيس فالديس زالتدز على ٤,٢٠% من الاصوات وحزب الوحدة بزعامة رئيس الوزراء دوميروفسكيس على ١٨% من الاصوات (لاتفيا تختار نوابها).وفي الانتخابات لاتفيا عام ٢٠١٤ حصل ائتلاف يمين الوسط الذي يتولى رئاسة الحكومة على المرتبة الاولى في الانتخابات البرلمانية بحصوله على اغلبية الاصوات . فيما اوضحت اللجنة المشرفة على الانتخابات ان حزب رئيس الحكومة لايمدوتا ستروجوما حزب الوحدة و التحالف الوطني وحزب اتحاد الخضر و المزارعين حصلت على نسبة ٥٨% تقريبا من الاصوات فيما حصل حزب الوئام اليساري وهوة حزب معارض دخل الانتخابات بمفرده و حصل على اعلى نسبة يحصل عليها حزب سياسي في انتخابات عام ٢٠١٤ اذا كانت عدد الاصوات التي حصل عليها الحزب ٢٣% من مجموع الاصوات المشاركة في الانتخابات وقد شارك ١٣ حزب تحالف في الانتخابات البرلمانية في لاتفيا (فوز الائتلاف الحاكم).

وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠١٨ تصدر حزب الوئام الموالي لروسيا الانتخابات البرلمانية في لاتفيا . متقدما على الشعبويين وظهرت هذه الاحزاب بعد الازمة المالية العالمية والتي اثرت على اقتصادات اوروبا وبالأخص لاتفيا والتي ادت الى زيادة عدد العاطلين عن العمل وكذلك عدائهم الى الاجانب و المهاجرين كما يلي : حل حزب الوئام المرتبة الاولى وحصل على ١٩١٨%من الاصوات وحزب كاي بي في حصل على ٢٥,١٤% وحزب المحافظين الجديد حصل على ٦,١٣% وحزب تنمية لاتفيا الليبرالي حصل على ١٢% والتحالف الوطني اليميني حصل على ١٧%من الاصوات وحزب الخضر و المزارعين حصل على ٩١٩% وحزب الوحدة الجديد حصل على ٧,٦% من الاصوات . وقد تم تشكيل الحكومة من خلال ائتلاف بين الاحزاب السياسية وهي ضم كل من حزب المحافظين الجديد ،وحزب تنمية لاتفيا الليبرالي من اجل التحالف

الوطني والوحدة الجديدة . واتفقت الاحزاب السياسية على اختيار ارتووزكريشا نيس كاريش من حزب الوحدة الجديد رئيسا للحكومة (حزب موالي الى روسيا يتصدر انتخابات تشريعية)

المطلب الثاني :-السياسات الاقتصادية اللاتفية بعد الازمة الاقتصادية العالمية..

بعد ان شهد اقتصاد لاتفيا اعلى نمو في الناتج المحلي الاجمالي في المدة من عام ١٩٩٨-٢٠٠٦ . بفعل السياسات الاقتصادية الناجحة من قبل الدولة (عملة دولة لاتفيا). بعد ذلك شهد الاقتصادها ركود اقتصادي وانخفض النمو فحصل الانكماش وتراجع اداء اقتصادها بشكل لم يشهده اي اقتصاد اوروبي بفعل تثير الازمة الاقتصادية العالمية بسبب ازمة المضاربة في سوق العقارات مما انعكس على اداء الاقتصاد في لاتفيا من ناحية تراجع النمو وزيادة عدد العاطلين عن العمل وبشكل عام في النشاطات الاقتصادية المختلفة مما اثرت بشكل كبير على الاوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية (معلومات عن لاتفيا) وعلى اثر ذلك خرجت تظاهرات عامة في البلاد بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية ومطالبة بتحسين حالة الاقتصاد و ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني (لاتفيا تواجه تحديات الازمة) اذ تراجع اداء الاقتصاد من عام ٢٠٠٨ -٢٠٠٩ بمعدل ٢٥% وهو اكبر تدهور اقتصادي وفق ارقام الصندوق النقد الدولي وارتفاع البطالة بنسبة ٢٠% اي ثلاث اضعاف قبل الازمة الاقتصادية (انتخابات تشريعية في لاتفيا).

اثرت الازمة الاقتصادية في لاتفيا على رئاسة الحكومة .اذا تولى رئاسة الحكومة فلاديويس دوميروفسكيس بعد استقالة الحكومة السابقة في مارس ٢٠٠٩ . اتخذ سياسة اقتصادية لمعالجة تراجع اداء الاقتصاد وجود عجز مالي . و نفذ سياسات التقشف اقتصادي اي تقليص الانفاق بشكل كبير وخفض اجور القطاع العام ٢٠% وكذلك اجور المتقاعدين ١٠ %(انتخابات برلمانية في لاتفيا ،٢٠١٠) هذه السياسة كانت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية للاتحاد الاوروبي حتى تحصل على حزمة من المساعدات المالية قدرها ٥٠٠,٧ مليار يورو وتسهيل عملية الانضمام الى الاتحاد الاوروبي وقد ذكر الخبراء

الاقتصاديون انه لابديل عن خطة التقشف لمعالجة حالة تراجع الاقتصاد من اجل الحصول على مساعدات مالية (انتخابات تشريعية في لاتفيا) واتخذت لاتفيا عدم خفض قيمة العملة المحلية وحدد هدفين رئيسيين بثبات العملة المحلية وخفض عجز الموازنة الى اقل ٣% خلال ثلاث سنوات ودعم الفقراء(ريفينا سولكا) وفي ظل الحصول على مساعدات مالية استطاعت الحكومة اللاتفية ان تنجح في خططها الاقتصادية وتنقل الاقتصاد من حالة الركود الى حالة الانتعاش والعودة الى النمو الاقتصادي وقد تحقق هذا عام ٢٠١٠ من ناحية النمو الاقتصادي .

وفي عام ٢٠١١ حقق الاقتصاد اللاتفي نمو ٦,٥% وهوة افضل اداء من بين ٢٧ دولة الاتحاد الاوروبي يأتي ذلك نتيجة التطور قطاعي التجارة و النقل والصناعة بنسبة ٤,٥%(عملة دولة لاتفيا).

وفي ضوء خروج اقتصاد لاتفيا من حالة الركود وتعافيه قال رئيس الحكومة دوميروفسكيس في لقاء معه ((لقد تحملن المسؤولية وتمكنا من حماية اقتصاد البلاد من الانهيار واعدنا النمو الاقتصادي تدريجيا ومن المهم في لاتفيا ان لا نتوقف في منتصف الطريق)(انتخابات برلمانية ، ٢٠١٠).

استمر اقتصاد لاتفيا في النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٢ وانخفض السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الى ٤٠,١٩%استنادا الى احصائيات البنك الدولي فيما ذكرت احصائيات وكالة المخابرات المركزية اللاتفية ان توزيع دخل الاسرة معامل جيني في عام ٢٠١٢ بلغ ٨٤,٣٥% . والاتفاق العام على التعليم بلغ ٥٩,٤ % من الناتج المحلي الاجمالي اي انه بشكل ٧٤,٨% من الاتفاق الحكومي وهي نسبة استمرت بالارتفاع وهذا المؤشر جيد بالاهتمام بالتعليم فيما زاد نسبة العاملون في القطاع الزراعة الى ٣٠,٧% من اجمالي القوى العاملة هذه الاحصائيات استنادا الى احصائيات النيل الدولي (احصائيات لاتفيا).

وفي عام ٢٠١٣ بلغ الناتج المحلي الاجمالي ٣٨,٣٠% مليار دولار وناتج الفرد السنوي ١٩١٠٠ دولار والبطالة ٨,٩% والتضخم ٢,٠% والدين الخارجي ٨٧,٣٩مليأو دولار بعد ان حقق الاقتصاد نمو معدل ٤% (لاتفيا ٢٠١٤).

وفي عام ٢٠١٤ بلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي ٣٩,٢% والدخل القومي الاجمالي

٩١٢,٠٧١,٠٣١,٣١ دولار فيما كان نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ٢٠٨٠,١٥ دولار ومعدل البطالة ٣٠,٩ والميزان التجاري٥٩٨,١٨٩,٧٠٣ دولار وكانت قيمة الصادرات ٨٠٠,٥٣٨,٥٢٩,٤ دولار وهي تصدر اللحوم والسلع الزراعية والحبوب والشاي وموارد الخام مثل الحديد والالمنيوم ومنغنيز وهذه الاحصائيات استنادا الى البنك الدولي وتصدر السكائر و السيارات حسب احصائيات الامم المتحدة لعام ٢٠١٤(احصائيات لاتفيا) تتميز لاتفيا بأ

نتاج انواع مختلفة من محاصيل الزراعية اذا بلغ انتاج الحبوب ٢٠٠,٢٢٧,٢ طن في عام ٢٠١٤ وكذلك الاهتمام في تطوير الثروة الحيوانية هذه المؤشرات استنادا الى تقارير منظمة الاغذية العالمية لعام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٤ تم اعتماد العملية الاوربية اليورو بعد استبدال اللانتس باليورو .(عملة دولة لاتفيا) وفي عام ٢٠١٥ بلغ معدل البطالة ٤٤,١٠ والدين الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي ٧٧,٣٧%والتضخم ٤٤,٠% والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحالية ٠٢,٢٥دولار وناتج المحلي الاجمالي للفرد ٠٩,٧٢٩,١٣ دولار وناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ٨٢,٢٧مليار دولار . وتوازن الميزان التجاري – ٤٨,٠مليار دولار وتوازن الميزان التجاري المحلي –٧١,١%(احصائيات لاتفيا) مستوى الفقر ٧,٠% ونمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي ٠,٣% .

وفي عام ٢٠١٦ كان معدل البطالة ٦,٩% ونمو الناتج المحلي الاجمالي ويبلغ ١,٢% فيما كانت حصه الفرد من ناتج المحلي الاجمالي ٧١٧,٢٥ والتضخم لمؤشر الاسعار المستهلكين ١,٠%وميزان الحساب الجاري ٤,٠%دولار وميزان الحساب الجاري من اجمالي الناتج المحلي ٦,١% والدين الاجمالي الحكومي العام ٣,٤% الاحتياطات الدولية ٦٤٢,٩٤٦,٥١١,٣ دولار .(لاتفيا معدل البطالة)

وفي عام ٢٠١٧ بلغ معدل نمو ناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ٧,٢% ونصيب الفرد من ناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ١,١٣٧٠٤ دولار ومعدل البطالة ٦,٩ % وبلغت الصادرات ١١٤٣٣,٤ مليون دولار اما الواردات فقد بلغت ٥٩٦,١٣ مليون دولار . وتصدر الى استونيا ولتوانيا و روسيا الاتحادية وتستورد من المانيا و هولندا و ليتوانيا وبلغ الاتفاق على التعليم . من الناتج المحلي الاجمالي ٣,٥ ولاتفاق على الصحة ٩,٥ من ناتج المحلي الاجمالي (الامم المتحدة ،٢٠١٧) وتعتمد على الزراعة والخدمات و الصناعة و المنسوجات و الصناعات الكيميائية وانتاج الألات كما تعد مركز مهما من حيث الموقع الجغرافي التي يتميز به اذا ترتبط بشبكة من الموانئ البحرية منها ميناء ريغاويابايا فنتيسيلز وتتمتع بشبكة من الطرق و

السكك الحديدية التي ترتبط بالدول الاوروبية . كما توجود خط السكك يربطها في الصين لنقل البضائع . بألاضافه مطار ريغا الذي يدار من قبل شركة ايربالتيك. احتلت لاتفيا موقعا مهما من ناحية التطور التعليمي اذا ان ٢٧% من السكان الحاصلين على شهادة العليا في التعليم العالي ومعدل البطالة ٧,٨% وحصة الفرد من ناتج المحلي الاجمالي ٦٨٥,٢٧ دولار وفي عام ٢٠١٨ اصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بيانات عن اداء الاقتصادات الاعضاء في المنظمة اذا سجلت لاتفيا اعلى معدل نمو في الربع الاول من عام ٢٠١٨ بلغ ٧,١ % وجاءت بعدها بولندا والمجر اذ كل سجلت منها معدل نمو ٦,١%،١,٢% على توالي (لاتفيا تسجل اقوى نمو ، ٢٠١٨) فيما سجلت في الربع الثاني نمو ٢,١%.

وذكر مكتب الاحصاء المركزي في لاتفيا ان اقتصاد البلاد سجل اسرع نمو

وفي الربع الثالث مقارنه مع نفس الربع الثالث لعام ٢٠١٦ اذ ارتفع ٨,١ الناتج المحلي الاجمالي . وحقق نمو الناتج المحلي الاجمالي ٨,٤% مقابل زيادة نسبتها ٣,٥% في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ ويعود السبب الى تطور الاقتصاد نتيجة زيادة الانتاج في قطاعات الانشاءات وتجارة التجزئة والصناعة

وبلغ معدل البطالة لعام ٢٠١٨ بلغ ٤,٧% ونمو الناتج المحلي الاجمالي٨,٤% وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٩٠١,٢٩ دولار وتضخم مؤشرات اسعار المستهلكين ٩,٢% وميزان الحساب التجاري –٣,٠دولار وميزان الحساب التجاري نسبة من اجمالي الناتج المحلي–٠,١%%.والدين الحكومي من ناتج المحلي الاجمالي ٦,٣٧%. والاحتياطيات الدولية ٧٣٦,٧٣٠,٣٧٠,٤ دولار (لاتفيا تسجل اسرع نمو ،٢٠١٨).

وفي مجال محاربة الفساد فقد اتهمت وزارة الخزانة الامريكية بعد اجراء التحقيق امريكي بشان غسيل الاموال قام بها البنك المركزي في لاتفيا الذي يعد ثالث اكبر المصارف في لاتفيا بغسيل الاموال التي عصفت بالاقتصاد اللاتفي وادى الى افلاس احد اكبر بنوكها وعلى اثرها تم اعتقال رئيس البنك بتهم الحصول على الرشى ، وقد تعهد رئيس الوزراء كريسيانيس اثر الاجتماع مع نائب الرئيس الامريكي مايك بنس ووزير الخزانة ستيف منوشين ورجال اعمال على القضاء على الفساد(رئيس الوزراء يتعهد بعملية تطهير الفساد) .

وتثير قضية المصداقية مع المؤسسات الدولة الاقتصادية دورا مهما في تعزيز الالتزام بما يتفق عليه فالتصرفات التي قام بها المؤسسات اللاتفية من ناحية تعهداتها بالالتزام بسياسة التحول الاقتصادي والالتزام بخطة الانقاذ التي رسمت بتوافق مع

صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي . تدل على الثقة في احترام التعهدات وفي القدرة على الحصول الحقوق والدعم المالي . وهذا يدل على سلامة الاطر الدستورية والقانونية و تعد اساسا للنجاح الاقتصادي اذا تتوقف على جملة من العناصر الرئيسية منها المسؤولية و القدرة على التنبوء و التوقع والمسؤولية و الاستقرار وهي عناصر تتحقق في ظل النظم السياسية الديمقراطية لذلك فان اقتصاد السوق في لاتفيا لا يعمل في فراغ وانما في ظل وجود العديد من المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تلتزم بمبأدى سيادة القانون (الببلاوي ، ١٩٩٥ ،ص١٦٨)

الخاتمة:-

ان التحول السياسي و الاقتصادي الذي حدث في لاتفيا كانت نتائجه بفعل توافق القوى السياسية في لاتفيا بعد ان حصلت على الاستقلال من الاتحاد السوفيتي نتيجة الغضوب الشعبية التي طالبة بالحرية و الاستقلال منه . اثمرت جهود التيارات السياسية على اعتماد دستور ١٩٢٢ مع تغيرات في بعض المواد الهدف من ذلك مواكبة التطورات التي حصلت في الانظمة الديمقراطية . حددت لاتفيا النظام السياسي البرلماني مع تأكيد الدستور ان لاتفيا جمهورية برلمانية الحكم فيها على اساس الفصل بين السلطات و استقلالية السلطة القضائية . نجحت لاتفيا في التحول نحو نظام اقتصاد السوق و النظام الديمقراطي وقد رسخت لاتفيا المؤسسات التي تسهم في بناء الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني .

في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي اي في بداية التحول السياسي و الاقتصادي حيث سار التحور السياسي بشكل يحقق رغبات الشعب اللاتفي ونجحت القوى السياسية في اجراء الانتخابات دورية وتداول السلطة بصورة سلمية . وهذه الالية ساهمت في تحقيق الاستقرار السياسي في لاتفيا من جانب اخر فان التحول الاقتصادي فقد حققت سياسات التحول الاقتصادي اهدافها في خصخصة مشاريع القطاع العام و تحقيق النمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمار و خفض التضخم .

لذلك فان اثر التحول السياسي في لاتفيا ساهم في تحقيق نجاح القوى السياسية و تشكيل حكومات عن طريق التحالف . ايضا استقرار الاوضاع السياسة و الاقتصادية و تعزيز احترام حقوق الانسان من ايجابيات التحول على الرغم من بعض السلبيات في حقوق الانسان من قبل الحكومة . ان التحول الاقتصادي حقق مؤشرات ايجابية في اقتصاد لاتفيا . لذلك فقد توصلنا الى الاستنتاجات الاتية :-

١–ان عملية التحول السياسي و الاقتصادي حدثت في وقت واحد وهذه الالية تحتاج الى مؤسسات قوية ومستقرة قادرة على قيادة مسيرة التحول .

٢–تعاني لاتفيا من العديد من المشاكل منها الفساد و عدم الاحترام لحقوق الانسان .

١– لاتزال مشكلة الاقلية الروسية بدون حل وكذلك هناك اقليات اخرى لم يتم منحهم الجنسية اللاتفية من قبل الدولة .

٢– لايوجد حزب سياسي في لاتفيا يضمن الاغلبية في الانتخابات مما يدل على تنوع خيارات المواطن اللاتفي في الانتخابات .

٣– .اثرت الازمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد لاتفيا بشكل كبير جدا .

التوصيات:–

١–ايجاد حلول لمشكلة الاقليات ودمجهم بالمجتمع اللاتفي ومنحهم الجنسية و كذلك حل لمشكلة الاقلية الروسية الموجودين في لاتفيا .

٢ضرورة الاهتمام و احترام حقوق الانسان لاسيما من ناحية حقوق المرأة و رفع حالة التمييز بين الرجل و المرأة

٣– ضرورة تنوع مصادر الاقتصاد في لاتفيا حتي يتمكن من مواجهة خطر الازمات في المستقبل

المصادر:–

اولا الكتب :–

١–هشام ياس شعلان ، اليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام اقتصاد السوق ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،ط١ ، ٢٠٠٤.

٢–عبد الله رزق ، اقتصادات ناشئة في العالم نماذج تنموية لافته ، دار الفارابي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٩ .

٣–سالم حسن ،روضان يوسف ، تحديات التحول السياسي ، دار الوفاء القانونية الاسكندرية ، ط١ ، ٢٠١٤ .

٤-وورين كيد و كارين لج و فليب هراري ، السياسة السلطة ، مكتب الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي ، ط١ ، ٢٠١٢.

٥- السيد يسين ، محسن يوسف ، مرصد الاصلاح العربي ، الاشكاليات و المؤشرات ، دار هلا ، الاسكندرية ،ط١،٢٠٠٩ .

٦-د.أ.لازاريغا، دليل الاستثمار في لاتفيا ، ترجمة تغريد كلينهوفا و وسن خشان ، نشر وكالة اللغة اللاتفيه ، ط١ ،٢٠١٧ .

٧-موريس دوفورجية ،المؤسسات السياسية و القانون السياسي ، الانظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ، المؤسسة الجامعية ، ط١ ، ١٩٩٢.

٨-بريخششي كيمب ،حوار الاحزاب السياسية ، دليل ميسر الحوار ، اصدار المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات و المعهد الهولندي للديمقراطية متعدد الاحزاب ، ط١ ، ٢٠١٣.

٩-د. حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الشروق ، القاهرة ، ط١،١٩٩٥ .

ثانيا : الدراسات و البحوث

١-د. علاء عبد الحفيظ ، التحول الديمقراطي في الدولة النمية والسلام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، العدد (١٨١) يوليو٢٠١٠.

٢-ريهام جلال ، بولندا وتجربة الاصلاح السياسي و الاقتصادي ، مجلة السياسية الدولية ،مؤسسة الاهرام ، العدد ١٨٧ اكتوبر ٢٠٠٩ .

٣-رانيا السباعي ، التحول الاقتصادي في دول شرق و وسط اوربا المزايا و المخاطر ،مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ،العدد١٨٧ ،اكتوبر ٢٠٠٩ .

ثالثا: الاطاريح

١-ستار شدهان شياع الزهيري ، الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراء غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، ٢٠١٥.

رابعا :الانترنت

١-لاتفيا – ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الرابط

https:\\ar – Wikipedia – org lwiki

٢-الطبيعة في لاتفيا على الرابط

https:\\murtahil-com

٣-بوابة فينتو لاتفيا جنة الله في اوروبا على الرابط

https:\\www- vetogate – com \3233552

٣-لاتفيا ومئوية الاستقلال – لوسيلة على الرابط

www-alwasela-com 1276610

٤-جمهورية لاتفيا على الرابط

www.moqatel.com

٥-ماهو نظام الحكم في لاتفيا ، موقع المصطبة على الرابط

https:\\www- elmstba – com

٦-دستور لاتفيا على الرابط

https:\\www.saeima.lvllikum dosana – eng lhkumdosana-satversme . html .

٧- latvia parliamentary election wikipedia 1995على الرابط

https :\\en – Wikipedia – org lwiki11995–letiian–prliamentary – election

٨– 1998 latvia parliamentary election Wikipedia على الرابط

https:\\ en– Wikipedia – org wiki 1998 – Latvian – prliam entary – election

٩– 2002 latvia parliamentary election Wikipedia على الرابط

https:\\en– wikipia – org \ wiki \ 2002 tatvian – parliamentary election

١٠–كورين ديلوي ، مراقبة الانتخابات الاوربية ()(eem) ، مؤسسة روبرت شومان

على الرابط

https:\\www– robert – schuman –= en \ 10053–general – elections – in – Latvia – 5t

١١–فوز الحزب الحاكم في انتخابات لاتفيا على الابط

https:\\www – aligazeera – net \ news \ inemational

١٢–doc المجلة العامة ohchr على الرابط

Docstore – ohehr– org \ selvs \ vices \22handler – ashx zenc

١٣–عماد بن محمد ، التداول على السلطة المفهوم واشكالة ، على الرابط

Bonothe biogsopot – com \ 2008 \ 12\ blog – post – html

١٤–فوز الائتلاف الحاكم في لاتفيا في الانتخابات البرلمانية على الرابط

Alarab – pa \ story\365355\

١٥–حزب موالي لروسيا يتصدر الانتخابات التشريعية في لاتفيا على الرابط

https:\\aawsat – com

١٦–عملة دولة لاتفيا على الرابط

https:\\mawdoo3 – com

١٧–لاتفيا تختار نوابها مع بدا تعافيها اقتصاديا على الرابط

https:\\eleph – com \ web \ news\2010 \10\600704 – html

١٨–لاتفيا تواجه تحديات الازمة الاقتصادية ، جريدة المال على الرابط

https:\\almaln ews – com–

١٩–انتخابات تشريعية في لاتفيا على الرابط

https:\\arabic – eur news – com

٢٠–انتخابات برلمانية في لاتفيا على الرابط

https:\\aligazeera – net \news linternational \ 2010 \10\2

٢١–ريفينا سولكا ورشت لاتفيا للتغلب على الازمة الاقتصادية في مصر على الرابط

https:\\www – almasryalyoum – com \news \ details \ 992369

٢٢–الاقتصاد احصائيات لاتفيا على الرابط

https:\\ar– actualitix – com \ country \ lra \ ar – statistics – economy – Latvia – php

٢٣–لاتفيا على الرابط

https:\\mmm – aligazeera – net \ encyelopedia\ countnes \ 2014 \ 10\ 30

٢٤–لاتفيا معدل البطالة ١٩٨٠–٢٠١٨ على الرابط

https:\\ ar – knoema – com \ altas \

٢٥–الاحصائيات العالمية ، منشورات الامم المتحدة نيويورك ، ط١ ،٢٠١٧، ص٢١٧ على الرابط

https:\\unstats – unorg \ unsd \ pudlications \ pocketbook\ files \ ar – word – stats – pocketbook – 2017

٢٦–لاتفيا تسجل اقوى نمو اقتصادي في منطقة التعاون الاقتصادي على الرابط

https;\\alborsanews – com \2018 \ 06 \ 02 \ 1108725

٢٧–لاتفيا تسجل اسرع وتيرة نمو في الربع الثالث خلال قرابة عامين على الرابط

www – aleqt – com \2018 \ 10130 \ article – 1480221 html

٢٨–رئيس الوزارء يتعهد بعملية تطهير للفساد في بلادة ، جريدة الشرق الاوسط على ارابط

https:\\ uwsat – com \ home \ article\ 1811541